مدخل : إن ترتيب السنن الأربعة على ما هو مشهور – أبو داود ، الترمذي، النسائي، إبن ماجه – لا يستلزم تقديم كل واحد منها على الآخر من حيث الأفضلية والأصحية، أو الصناعة الحديثية فهو ترتيب حسب نظر بعض العلماء على ما ظهر لهم من وجوه–معينة خاصة، لا من كل الجوانب، فأهل المغرب – مثلا– إذ يرون أن صحيح مسلم أفضل من صحيح البخاري لبعض المميزات التي يرونها فيه ولا يجدونها في صحيح البخاري. وحتى من قدم صحيح البخاري على صحيح مسلم فهذا لا يعني تقديم كل حديث فيه، فقد نجد حديثا في صحيح البخاري أقل درجة – من حيث الصحة ومن حيث اكتمال أعلى مواصفات الصحة – من حديث آخر في صحيح مسلم .

أولا: التعريف بالإمام سنن أبي داود :هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر، وقيل سليمان بن الأشعث بن بشر بن شداد، أبو داود الأزدي السجستاني، ولد سنة (202هـ). رحل لطلب الحديث إلى الآفاق، فسمع الكثير من الحفاظ والمحدثين والعلماء، ومن أبرز شيوخه: سليمان بن حرب، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وغيرهم كثير. ومن أبرز تلاميذه: الترمذي، والنسائي، وأبو سعيد ابن الأعرابي، وابن أبي الدنيا، وغيرهم.

ثانيا: مصنفاته: صنف الإمام أبو داود المصنفات الكثيرة، ومن أهمها: كتاب السنن، وله عدة طبعات، والمسائل، ورسالته إلى أهل مكة في وصف السنن، وكتاب الزهد، وهذه كتب مطبوعة، ومن كتبه المخطوطة :الناسخ والمنسوخ، والتفرد، وفضائل الأنصار، وابتداء الوحي، وأخبار الخوارج، وغيرها من المصنفات).

ثالث: وفاته: توفي الإمام أبو داود يوم الجمعة السادس من شوال سنة (275هـ) عن (73) سنة، وكانت وفاته بالبصرة رحمه الله .

رابعا: علمه وفقهه: لم يكن الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني محدثا فحسب، بل كان فقيها بارعا، لا يضارعه في ذلك أحد من أصحاب الكتب الستة سوى البخاري، وقد جمع في سننه أغلب الأحاديث التي يستدل بها الفقهاء، وبالأحرى أحاديث الأحكام، وأشار إلى فوائد فقهية جمة، حتى صار ما كتبه في سننه مرجعا لكل فقيه ومحدث.

خامسا:هل شمل كتاب أبي داود جميع الأحاديث الصحيحة ؟: لم يشمل كتاب أبي داود جميع الأحاديث الصحيحة، كذلك فإن أبا داود لأنه لم يشترط الصحة كما اشترطها البخاري ومسلم. وفي رسالته لأهل مكة –: ذكر أنه يخرج في الباب الصحيح وما يشابهة، وهو الحسن، وفيه كذلك الضعيف الذي ضعفه شديد، وقد ذكر أنه يبينه . قال ابن حجر: نستخلص من رسالته لأهل مكة أنه ما لم يكن فيه وهن شديد فإنه يسكت عنه وهو ما قال فيه "وما سكت عنه فهو صالح" .

سادسا: منهجه في سننه: صرح الإمام أبو داود في كتابه "السنن" عن منهجه وطريقته في تصنيفه في رسالته إلى أهل مكة ، ومراده أن يكون كتابه جامعا لأحاديث الأحكام لأنه يرى أنها هي التي يرتكز عليها العمل، فنحى هذا المنحى، ومن هذا الجانب يعتبر كتاب أبي داود جديدا في بابه حيث ركز على أحاديث الأحكام ؛ وأراد أن يكون كتابه "السنن" مختصرا .ومما يدل على الاختصار في كتابه أنه لا يورد في الباب الواحد إلا عددا قليلا من الأحاديث .وفيما يلي أبرز معالم منهج الإمام أبي داود في سننه:

منهج الإمام أبي داود المتعلق بالأسانيد:

1–شروطه في أسانيد سننه:

أ–أصح ما عرفه من أحاديث الأحكام غالبا: إقتصر الإمام أبو داود على ذكر أصح ما عرفه من أحاديث الأحكام، وهذا من باب الغالب ، لأنه –أحيانا– يختار الحديث الأقل صحة، فيورده في الباب مع وجود ما هو أصح منه،وذلك حتى يعلو بالإسناد، ولا يعني إخراجه لأصح ما عرفه في الباب أن تكون الأحاديث كلها صحيحة متصلة الإسناد، فهناك ما ليس صحيحا، وما ليس متصل الإسناد.

ب– الرجال (الرواة): أن يخرج عمن لم يجمع النقاد على تركه، وقد يخرج لبعض الضعفاء والمجهولين في المتابعات والشواهد .

ج– تخريج الأحاديث المشتهرة: وقصده من ذلك استيعاب الأحاديث التي عمل بها الفقهاء واشتهرت بينهم – أي بين الأئمة الفقهاء وأصحاب الفتيا –، حتى وإن كانت في نفسها أخبار آحادا.

2– منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها:

أ–الحكم على الأحاديث: لم يلتزم الإمام أبو داود بإخراج الصحيح من الحديث؛ ولذا كان يعلق أحيانا بالحكم على الحديث (صحة وحسنا وضعفا)، كقوله بعد أحد الأحاديث: "وقد اختلف في إسناده، وليس هو بالقوي، ورواه ابن أبي مريم ويحي بن إسحاق والسليخي عن يحي بن أيوب. وقد اختلف في إسناده ".

ب–المسكوت عنه:إشترط الإمام أبو داود على نفسه أن يبين الضعيف والواهن من الحديث فقال:" وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض..." ، ولكن بالاستقراء نجد أن هذا الشرط من باب الغالب ، لأن هناك مواضع فيها وهن غير شديد بينها،وهناك مواضع فيها وهن شديد لم يبينها، وقد ذكر الحافظ إبن حجر أن المواضع التي يسكت عليها الإمام أبو داود وهي ضعيفة، لا تخرج عن أحد أمرين :إن وجد فيها أفراد (لا يوجد في الباب غيرها) فإنها تكون صالحة للاحتجاج عنده، وإلا تكون صالحة للإستشهاد أو المتابعة، ثم عقب الإمام ابن حجر بقوله: "وعلى كل تقدير فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقا ".

وتحقيق القول في مدى صلاحية ما سكت عنه يرجع إلى مقصده من قوله: "وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح" .. هل هي صلاحية الاحتجاج أم صلاحية الاعتبار؟ وعلى كل فالصالح للإحتجاج عنده هو الصحيح والحسن والضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره .

–**ج توضيح العلل وذكرها** :يتعرض الإمام أبو داود أحيانا لذكر العلل التي تقدح في صحة الحديث، ويذكر ترجيح ما فيه خلاف بين الرفع والوقف أو الإرسال والوصل .

3– منهجه في ترتيب أحاديث سننه:

أ– الترتيب على أبواب الفقه: رتب الإمام أبو داود كتابه على أبواب الفقه، وكانت عنايته بالمتون أكثر، ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها، والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض، وكانت عنايته بالفقه أكثر من عنايته بالأسانيد، فلهذا كان يبدأ بالصحيح من الأسانيد، وربما لا يذكر الإسناد المعلول مطلقا.

2–ترتيب الأحاديث في الباب: من منهجه أن يتوخى تقديم الإسناد الأعلى، حتى ولو كان أضعف من غيره، وقد يترك الأقوى لكونه نازلا، وأما إذا ژوي الحديث من وجهين صحيحين :أحدهما أقدم إسنادا، والآخر صاحبه أقوم في الحفظ، فإنه يقدم الإسناد الأعلى منهما .

4– منهجه في الآثار الموقوفة: لم يذكر الإمام أبو داود كتابه من الآثار الموقوفة، إلا ما ندر، ولم يتعرض لذكر كلام الأئمة الفقهاء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، ولم يكن تركه لذلك عن كراهة أو إنكار، وإنما هو منهج التزمه وسار عليه .

5– منهجه في تكرار الحديث: من منهجه تكرار الحديث إذا اشتملت الروايات الأخرى على معاني زائدة، وربما ساق الرواية الثانية بتمامها إذا اشتملت على حكم مختلف عن حكم الرواية الأولى، وأما إذا كان الاختلاف في لفظة، فإنه يذكر تلك اللفظة فقط من الرواية الثانية بعد ذكر إسنادها، وقد لخص ذلك بقوله: "وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة، فإنما هو من زيادة كلام فيه، وربما فيه كلمة زائدة على الأحاديث ".

6– منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها: الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يفرد كل حديث بالرواية سندا ومتنا، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة – ومنهم الإمام أبو داود – إلى إتباع طرق للاختصار، منها:

أ– جمع الشيوخ بالعطف: ومن ذلك قوله في سننه" :حدثنا عثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبة، قالا: حدثنا عمر بن سعد.." الحديث

ب –جمع الأسانيد بالتحويل: وذلك باستخدام حرف يدل على التحويل –أي الانتقال من سند إلى آخر– وهو حرف "ح"، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راو معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين .

ج– ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار:إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، فقد يقول :ورواه فلان عن فلان أيضا، قال الإمام أبو داود في سننه بعد أن ذكر أحد الأحاديث:" كذا رواه أبو أسامة، وابن نمير عن هشام ."

7–**منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة:** كان من عادة أبي داود ذكر شيء من تعديل بعض الرواة أو تجريحهم كلما دعت حاجة إلى ذلك، وقد يذكر شيئا من التعريف ببعض الرواة كبيان أن فلانا من الصحابة أو التابعين، أو أنه كوفي أو بصري، أو بيان تاريخ مولد أو وفاة أو اختلاط راي معين، وغير ذلك مما ينفع في توضيح اتصال أو انقطاع بين راويين، أو تمييز راو من غيره، ولكنه لم يكثر من ذلك .

ومن أمثلة ما أورده في الجرح والتعديل بعد إيراده للحديث قوله" :عمرو بن ثابت رافضي، رجل سوء، ولكنه كان صدوقا في الحديث، وثابت بن المقدام رجل ثقة"، ومثال ما أورده في تعريف الرواة قوله" :مات إبراهيم التيمي ولم يبلغ أربعين سنة، وكان يكنى أبا أسماء "

8-**عدد أحاديثه** :عدد الأحاديث بالمكرر حوالي ستة آلاف حديث، وبغير المكرر أربعة آلاف وثمانمائة حديث ؛ ولكن كلام أبي داود يدل على أنه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، والسبب :إختلاف طريقة العد عند بعض من يعد الأحاديث ولذلك يختلف الترقيم بين النسخ.

منهج الإمام أبي داود المتعلق بالمتون

1- منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها: كان الغالب على تراجم أبواب السنن (التراجم الظاهرة)، وقلما تجد فيها تراجم استنباطية أو مرسلة، ولكن الإمام أبو داود نوع بين المسالك التي إستخدمها في تلك التراجم، وينتظم إيضاح ذلك فيما يلي :

أ- التراجم الظاهرة:

الاستفهام، مثل: "باب أيرد السلام وهو يبول؟ "

الصيغة الخبرية العامة، مثل" :باب السواك "

ب- التراجم الخفية (الإستنباطية) :ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم :

-كون الترجمة أعم من المترجم له، مثل قوله:" باب التشديد فيمن يرفع قبل الإمام أو يضع قبله"، ثم أخرج حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعا: (أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه والإمام ساجد أن يحول الله رأسه رأس حمار، أو صورته صورة حمار)، فالترجمة هنا أعم، لأن فيها الرفع قبل الإمام والوضع قبله، والحديث ليس فيه إلا ذكر الرفع.

-كون الترجمة أخص من المترجم له، مثل قوله" :باب في الرجل يذكر الله عز وجل على غير طهر"، ثم أخرج حديث عائشة رضي الله عنها" :كان رسول الله ﷺ يذكر الله عز وجل على كل أحيانه"، فالترجمة هنا أخص، لأن فيها الذكر على غير طهر فقط، والحديث فيه الذكر على كل حين.

- تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم، مثل قوله:" باب سترة الإمام سترة لمن خلفه"، ثم أخرج حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال:" هبطنا مع رسول الله ﷺمن ثنية أذاخر، فحضرت الصلاة - فصلى إلى جدر - فاتخذه قبلة ونحن خلفه، فجاءت بهمة تمر بين يديه، فما زال يدارئها حتى لصق بطنه بالجدار ومرت من ورائه"، فاستنتج من منع التهمة من المرور بين يدي الإمام والسماح لها بالمرور أمام المصلين، أن سترة الإمام سترة لمن خلفه .

ج-التراجم المرسلة: لم يكثر الإمام أبو داود منها، وأوردها مرات قليلة، مثل قوله:" باب. حدثنا مسدد وعباد بن موسى قالا: حدثنا هشيم "..الحديث.

2– منهجه في ذكر الفوائد واللطائف: عني الإمام أبو داود بذكر الفوائد واللطائف للتوضيح أو التنبيه ونحو ذلك، ومن ذلك :

أ–غريب الحديث: شرح الإمام أبو داود كثيرا من الألفاظ الغريبة واعتنى بإيضاحها، ومن ذلك قوله" :سمعت أحمد بن حنبل يقول: الفرق ستة عشر رطلا ".

ب –ذكر الناسخ والمنسوخ: كان الإمام أبو داود يصرح أحيانا بأن الحديث منسوخ، أو بأنه الآخر من فعل النبي ﷺ، وكان يكتفي أحيانا أخرى بتأخير الناسخ .

3– منهجه في الإستنباطات الفقهية: من منهج الإمام أبي داود أن يتعرض لبعض ما يمكن الاستدلال به، ويذكر الإستنباط الفقهي منه، لكونه اشترط على نفسه تخريج أحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء وأرباب الفتيا، ومن أمثلة ذلك ما أورده بعد أن أخرج حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه قال :قلنا يا رسول الله، إنك تبعثنا فننزل بقوم فما يقروننا، فما ترى؟ فقال لنا رسول الله ﷺ: (إن نزلتم بقوم فأمروا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم)، ثم قال" :قال أبو داود: وهذه حجة للرجل يأخذ الشيء إذا كان له حقا"، وغير ذلك كثير .

سابعا: شروح سنن أبي داود :قام بشرح سنن أبي داود علماء كثيرون ، من هذه الشروح :

(1) معالم السنن لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي ، المتوفى سنة (388هـ).

(2) مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود للحافظ جلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة (911هـ) .

(3) فتح الودود على سنن أبي داود تأليف أبي الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي ، المتوفى سنة (1138هـ).

(4) عون المعبود في شرح سنن أبي داود لمحمد شمس الحق عظيم آبادى.